

الحمد لله الذي جعل الفقهاء اجساد العباد كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما ابدانهم كابدان النمل في الدنيا واليوم الآخر
 واما من برهانه به خير بخلق في الدين والصلوة والسلام
 عليه وعلى سائر الانبياء والعظام والاولياء والكرام فبعد قال
 العبد الفقير الى ربه القدير صادق محمد بن علي السائري قد شغلت
 في غفوان شبابي بالفقه الشريف وجمعت سائر المقني بها
 الواقعة في الطب كما بان اردت ان اربتها على سؤال الكتب نسبة
 للحكام ونسبها للامام راجيا من الله الجليل اجرا جزيا وخيرا جليلا
 وتسميتها صفة الفاضل ومن اراد ان لا يتخارج في الاشارة الى
 كتاب آخر من الفقه فليكتبها واما الشرح في المفردات بعون
 الملك المحيود
 المظهرات لثبانت خمسة عشر
 المباح الطهور والقابح وذلك التعلق بالارض وجفاف الارض
 بالشمس وسح القليل ونحت الخشب وفرك المني من الثوب
 وسح المباح بالحر واللبنة بالماء والنار والفتاب العين
 واللباغنة والتشور في الفارة اذا ماتت في سمن والذكوة
 من الابل ونزع البيرة ودخول الماء من جانب وفروجه من آخر
 وحرق الارض بقلب لا على سفوف وذكر بعضهم ان قسمة المني من
 المظهرات فلو نجس برؤيته فهو قسم طهور وفي التخصيص لا يظهر
 وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى يجمع عادة الثوب بغير

القول

بالفرك من المني لا في مسكين ان يكون الثوب جديدا
 او حتى يغيب بول لم يزال بالما وقد ذكرناه في شرح الكفر
 الا بول كظها نجسة الا بول الخماش فانه طاهر واختلف في
 بول الحرة ومرة كل شئ كبول وجرة البعير لسرقة الدم كظها
 نجسة اذا دم الشهيد والدم الباقي في الدم الطهرون اذا قطع وبقي
 في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الناة وطالم
 يسيل من بين الانسان على الخنار ودم البق ودم البرغوث
 ودم القمل ودم السمك فالمنثني عشر الحرة نجس الا خروط
 ما كولى وخبره كولى على القولين وخرد الفارة على حدى الزوبان
 الحرة المنفصل من الحي كنية كالاذن المقطوعة والسنة ان الخط
 الا في حرم صاحبها بغير وان شربا لا ينحصر فان نجس فلابد
 من التجفيف لا في البدن فتوالي الغسلات تقوم مقامه
 بشرط في الاستنجاء وازالة الزاوية عن موضع الاتساج والاشج
 الذي استنجى به اذا اذبح والناس عنه فاعلمون من نوحا
 من ماء نجس وهناك من يعلم بغرض خيل لا علم رأى في ثوب
 نجاسة فانه ان غلب على طهارة لواجبه ازالها وحب وثا
 فلا المرفة اذا امنت لا نجس والطعام اذا تغير وبشدة تغيره
 نجس وجرم واللبن والزيت والسمن اذا اتسج بالجرم الكله
 التي حاصلة اذا دجست ونسف ريشها وانغيت في الماء وقبل
 شق بطنها صارت الماء نجسا وصارت نجسة بجزء لا طهر
 الا كظها الا ان تحمل الحرة بها فاطها النحل من طهارت ابيها

بشرط في الاستنجاء
 ازالة الزاوية عن موضع
 الاستنجاء

في الضن ان في طول القيت وجاجته وناة حال الغليان
 في الماء وقبل ان يشق بطنها لا تظهر اذ اسن طهارة جواهر
 الفضة ولو ان جرد بالتغذي بين الخنزير فلا بأس باكله لان
 لحمه لا يتغير قال وعلم هذا قالوا لا بأس باكله حتى لا يخلط
 ولا يتغير لحي وماروى ان الدهجاجة تجلس ثلثة ايام ثم يخرج
 فذلك على سبيل التنزه واليق ذلك شرط من شرح المنظومة
 في كتاب القيد قال ابو يوسف رحمه الله في كتابه الامالي لا يكره
 التوضؤ بسوراة خاصة كذا في الغاية وانه في حاله اكل الخاف
 اذ شرب الماء على غير ما يتجسس كذا في الغاية والخاصة والخاص
 وكذا سوراة لا وهي حال شرب الحمر كذا في واقعات الخواني وكحفة
 الشفاء من جواهر الجاروان لحث الخمر كلف رجل اوموضعا
 من بده يكره لان بهما تفعل ذلك الفصل وهو التحس لان بها
 كروه وذكر في موضع آخر ان الخمر كلف لحي عصفوانان فعلى
 قبل ان يغسل ذلك العضو جاز فعلا للضرورة والاولى ان يغسله
 من الخمر في ان الجاس لو اكلنا الخمر فارة قالوا ان شرب
 الماء على غير ما يتجسس كذا في الغاية شرب الماء على غيره وان
 كنت ساعة ثم شرب لا يتجسس عند ابن حنيفة رحمه الله لاحتمال
 غلبتها فيها بجوارها وعنده محمد رحمه الله يتجسس بناء على صدمتها
 لا تزول الا بالماء المطبق كالحكمة من الاشباه في الضن بالاول
 وفيه ايضا يتنفض وضوء السكران لعدم تميزه وتبطل صلوة
 بالسكر كما في شرح المنظومة لابن وهبان انتهى سئل زين الدين

بن نجيم

بن نجيم عن المفضل ومن به جراحة اذا مسح على العصابة في
 الوضوء ثم بدلها بخوى ولم يجد عليها المسح بل ان يصلى بخبر
 المسح الا ول اجاب نعم لان يصلى بخبر المسح الاول وانهم
 ومن شك في الحديث فهو على وضوء وان كان محمد فاشك
 في الوضوء فهو على وجه ذلك ان الشك لا يبارئ البصير في يتبين
 جملته يرفع بشك وعنه محمد راجع قال المتوضئ اذا تذكر انه دخل موضع
 الوضوء ولقضا والى جنة وشك انه خرج قبل ان يقضيها او بعد
 فوضوءا فقبل ان يتوضأ لان الظاهر من حاله انه ما خرج الا بعد
 قضاءها ولذا في الحديث اذا علم انه جلس للوضوء ومعه ما يركب
 انه قد قام قبل ان يتوضأ او بعد ما توضأ فلا وضوء عليه لان الظاهر
 انه لا يقوم حتى يتوضأ والبناء على الظاهر واجب عالم بعلمه من
 الظهارة المبسوط نام ووضع رأسه على ركبته قال بعض المشايخ يتنفض
 نام وسقط انما يستنفض حتى يسقط فلا يتنفض وضوءه وان
 استنفض بعد سقوطه فعليه الوضوء ولو وضع يده على الارض ولم
 يسقط لا يتنقص سواء وضع الكف وظهره عالم بوضع جنبه
 على الارض من طهارة خواتم الفساوى ان نام جالساً وسقط
 قال شمس الابنة الخلو في طهر المذهب عن ابن حنيفة انه ان ابنته
 قبل ان يزول مقعده من الارض لا يتنفض وضوءه وان ابنته
 بعد ما زال مقعده عن الارض يتنفض وضوءه سقط ولم يسقط
 وان نام على ظهره لم يمتنع في سجدته او كيف لا يتنفض وضوءه وخبر
 المعنى فيه ان اشبهت ستره خاتم الفاضل النوم في الضلوة لا يركب

ما يتنقص الوضوء به

اذا رأى مسلماً يزعم لقتله واقام منع توفاه ان يقتله ولا يصعد
في اية برخي انتهى وفي منية المقتول اذ ان يكره غلاماً او امرأة على
الفا حشنة فم سببها وهو الا بالقتل فدمه بعد راسه من
صرد والمخ في باب التوزير كما في كوا عينه خزانة القتاوي من رجا
رجل يري ان يترقى امراته او جاريتها او حريم له وشوكره لها
فقد قتل وان كان مطاوعين قتل الرجل والمرأة جميعا والكام
في النجاة اذا انكر وارثه فحين وجهه اصحت ان كان القتيلان في قراب
واحد في بيت في منزل واحد فالبعين على الفاسل وقيل ان صدره
من شتبه منه ذلك وهي مشهور فقل ذلك في القول قول القاتل
مع يمينه وحل حلقه بانه نفس لم يتكلم قال ذلك في حيواتها
ومع ذلك قتل الرجل والاقوال صح في نوبة نزل النبي رقطاع
الرجل ولم يطالب منهم غير الذين نوقتل رجل منهم في القاتل حلف
بانه ما قتلناه الا في المقاتلة على اموالنا اذا انكر وارث قاتل
وكذا نوقلت امرأة رجل يكرهها لها على انما كرها مذكور في الغنية
من نجات جامع القتاوي اذا اقام امرته وامته وبناتها وامته في انما
حل لان سببه السم اذا خان حقيق من الاقلها من خزانة القتاوي
قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء النجاشي ما سئل عن قتل
والخسرات كالكاتب وغيره على تجزؤه في قتل الاوي يملو في الغنى
غيره ان كان موذيا انتهى من حد والمخ في باب تزوير وفيه نكتة من وطن

شبهة

من وضع شبهة في حق مسلم او رفع شبهة في حق غيره
رأسه في حق من يدينه فبين انما والقسم بانواع الفد به
عليه شبهة في الحق والى الشريعة اخرى ومن يدينه بالقتل والسياسة
او ضربت سبب تجسس ويكلمه في السبب ان يظهر توفيقه من حاشية
في كتابه بعد ودوا المشايخ وفي موضع اخر في الاذنة حوله بما ساء
مع الفد في حق من جازر وان كان هاشم من الثانية في كتاب الكاشفة
قاربه اليه ذنبه في جوارحه من النسب من خذله بل جليل غير سبب شرفه واد
في البحر وكذا في غير ذلك من جهة يعقني ذلك لان ما نوزع في روى ولا يصدق
بالتوبة وكان عليه سبب من كرهه والمخ في باب تزوير كتاب الرقة
في اخذ مكلف خفية في عشرة دراهم معزوبه من حرزها كالتوبة ولا يشبه
بما يشبه بالشرية من مكلف حر او غيره ذلك القدر كما في كتابه و
حافق او امهما او شبهة عليه وسئل الامام عن السرقة بالبيع والبيع
مع ومتى يبي ويكره في وقت سرقة وبيها قطع وان كان يبيعها واصاب
كل منهم قد رضاهم فخطوا وان نوله الاخذ بعضهم من سرقة ما منع الماخر
ولو سرقة جماعة ونوله الاخذ بعضهم كصواب اذا افترقا وحدثهم شتر
درهم لان المقادير بين السرقة ان يتولى بعضهم الاخذ وسئل الامام
للمرضه فلو امتنع الهمه بجمله لا تمتع الفطخ في السرقة فنودى الى ان فتح
باب الفد وجوز في عليهم الله جميعا استخسانه الهمة اليها
سواء اخرجوا مع في حوره او خرج معو بعدهم في حوره لان تبة الك

ففيه شترى فخرى متى كنت غائبا في الشراء سمعت الشيخ ان
العبيد في بيع العادي مضى ومنه ان من عن رجل باع لرجل
المقوق من رجل اخر من معلوم وتقابها وسمها عبد الله
عن ابي يعقوب ان لم ينفذ العن الى المشتري الى المدة كذا قال
بيع الوفاء منقبا بالبيع اباة هل يتيم بانام لا لا جيب
منقبا بانا وضمن المشتري البيع ما اكتم من الايام فله ان
ان اعين لوقا زبانه فمن ان لم اعطك حقتك من كذا
في ذلك لا يجوز ان ذكر في من باع من ابي القاسم بن ابي عبد
عن ابن رستم عن حماد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
ان حكم بيع الوفاء وحكم الوفاء ان اذ من باع الوفاء وانه
يعتبر هذا كما قرأ